

علم لغة النصّ القرآنيّ
مسوّغات النظرية

Science of the Quranic Text
(Theoretical Reasons)

الدكتور المهندس إياد محمد علي الأرنؤوطي
جامعة بغداد / كلية التربية (ابن رشد)
قسم اللغة العربية

Dr. Engineer Iyad Mohammed Ali Alarnaoti
University of Baghdad
Ibin Rushd College of Education
Department of Arabic



... ملخص البحث ...

يرى علم لغة النصّ القرآنيّ أنّ القرآن الكريم منظومة يفسّر بعضها بعضاً،
قادرة قدرة تامّة على الإبانة عن نفسها، مستغنية عن سواها، في تحقيق مقاصدها.
ولهذا العلم ثلاث مسوّغات، هي:

الأولى: وجود ثغرات كبيرة في علم النحو العربي: منهجاً ومفردات.

الثانية: خصوصيّة القرآن الكريم بوصفه كلام الله العربيّ المعجز.

الثالثة: الحيف الكبير الذي وقع على القرآن الكريم من النحويين.

وقد عُني كثيراً بدقّة نقل النصّ القرآنيّ إلاّ أن هذه العناية الكبيرة لم تقترن بدقّة
مماثلة في أفراد دراسته بمنهج خاصّ يميّزه من كلام المخلوقين، فراح الدارسون
يؤوّلون نصوصه بغير ظاهرها، بما يفقدها في كثير من الأحيان مزاياها في كونها
كلاماً إلهياً أبلغ معجزاً.

لقد فات منهج الدرس القرآنيّ عموماً حقيقة أنّ الله سبحانه كتابين: كتاب
تكوينيّ هو هذا الوجود بكلّ مكوناته، وكتاب تشريعيّ هو هذا القرآن الكريم،
وقد أحكم الله تعالى وضع كلّ ذرّة من ذرّات الكتاب التكوينيّ في موضعها الذي
تقتضيه الحكمة، وكذلك أحكم وضع كلّ حرف من حروف الكتاب التشريعيّ. في
هذا البحث سأفصل بإيجاز هذه المسوّغات، وأشخص معالم العلم البديل من النحو
العربيّ.

... Abstract ...

The science of the Quranic text deems that the Glorious Quran is a self-explicated system, competently protects itself and never depends upon other systems in implementing its targets. Such a science has three reasons: first, there is a huge hiatus in the Arabic syntax; methodologically and textually, second, the specificity of the Glorious Quran as the miraculous Arabic speech of Allah, third, the iniquity the grammarians cast into the Glorious Quran.

There is great precision in conveying the Quranic context, yet such a precision never finds ground to be studied under an independent curriculum distinguishing it from the human speeches. The scholars heave their anchor in disintegrating its texts and that denudes them, so many times, of their features as divine speech: ne plus ultra miracle.

The curriculum of the Quranic lesson misses a fact that Allah has two books; creation book designates the creation with all its constituents; system book refers to the Glorious Quran. Allah, the Highest, places each atom from the atoms of the creation book in its position in accordance with what sapience requires. Similarly does He keep each letter in its position in the system book.

In the present paper, I am to delineate such reasons and draw line to the substitutional science for the Arabic syntax.





... المقدمة ...

في أطروحتي لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في اللغة العربيّة وآدابها دعوت إلى تأسيس علم لغة خاصّ بالقرآن الكريم وسمته بـ (علم لغة النصّ القرآنيّ)، وعزمت بعد حصولي على الشهادة على أن أجعل من هذا العلم مشروع حياتي الأكبر، وكنت قد قلت: «إنّ موضوع أطروحتي أكبر وأوسع من أن يحيط به باحث واحد، في مدّة محدودة، لشمول التّأويل لكلّ شيء في دراسة الجملة: بنية، وترتيبًا، ودلالة، ودلالة المفردات وأبنيتها الصّرفيّة ذات الأثر الفعّال في دلالة التّراكيب، فلا يخلو من التّأويل ميدان من ميادين دراسة اللغة. وقبل ذلك أنّ موضوع الدّراسة هو القرآن، كلام الله، وما أصعب أن يبتّ الباحث في أمر يخصّ كلام الله. لذا أسجّل على نفسي، وأطروحتي، قصورًا في الإحاطة الشّاملة بالموضوع، إنّها خطوة أولى في طريق عمل طويل، إن شاء سبحانه وأمّدي بالعون فيه، سيصبح موسوعة لدراسة استقصائيّة للتّأويل: ميادين ومسائل، ويبقى الباب مفتوحًا للأجيال اللاحقة لإغنائها بالمزيد، فالمعجزة القرآنيّة متدفّقة بالعطاء الذي لا ينفد. وعذري من هذا القصور أنّ غاية الأطروحة هي تحديد معالم منهج سليم للدّراسة القرآنيّة يقوم على دراسة النصّ كما هو، ورفض التّأويل الذي يحمل الكلام على غير ظاهره استنادًا إلى أسس خارجة عن القرآن الكريم نفسه، وما الموضوعات التي درستها في الأطروحة من تضمين، ونيابة، وحذف، وزيادة، إلا أمثلة أريد بها تبيان القصور في منهج دراسة النصّ القرآنيّ، وتبيان معالم المنهج السّويّ، وباختصار شديد: أردت بها المثال لا الحصر»^(١).

... المسوّغات النظرية ...

المسوّغ الأوّل

وجود ثغرات كبيرة في علم النَّحو العربي: منهجًا ومفردات تقادمت القرون، وتتابعت الأزمان، على ما أرساه النَّحويّون من دعائم، وشادوه من صروح، ما يستلزم نظرة تقويمية علمية موضوعية تشخّص مواضع القوّة والضعف في هذا البناء الشامخ، وهي مهمة ليست باليسيرة لتراث ضخم، تنوّعت فيه الدراسات، وتعدّدت فيه الآثار. إنَّ صعوبة تقويم الفكر النَّحويّ العربيّ تقويماً علمياً تتأتّى ممّا يأتي:

الأوّل: ضخامة هذا التّراث.

الثّاني: تداخله مع مستويات التحليل اللغويّ الأخرى.

الثّالث: تعدّد العوامل الفكرية والسّياسيّة الفاعلة فيه.

الرّابع: الغموض والحلقة المفقودة في نشأته.

الخامس: صعوبة الاتّسام بالموضوعية الحقّة، والعلمية الدّقيقة، بين متعصّب للقديم، ومتحامل عليه. فضلاً عن الحاجة إلى اكتشاف المنهج الذي اعتمده النَّحويّون وتقويمه، يقول الدّكتور مازن المبارك: «إنَّ كلّ دراسة للنَّحو تبدأ من قِمة





الهرم دراسة ناقصة... إنَّ كلَّ دراسة تنظر إلى النَّحو وإلى أبوابه من^(٢) دون أن تتجاوز ذلك إلى الأساس الذي قامت عليه تلك الأبواب، وإلى معرفة المحور أو المفتاح الذي صنّفت موضوعاته على أساسه، وإلى الوقوف على العوامل التي سايرت النَّحو منذ نشأته وعاصرته في عهوده الأولى دراسة غير مجدية... ونحن اليوم في حاجة إلى تأريخ النَّحو العربيِّ تأريخاً لا يهتم بتتبع المسائل الفرعية، وإنَّها ينصرف إلى الكشف عن الخطّ العريض أو المنحى الذي سار النَّحو فيه»^(٣).

تتضمن دراسة اللغة مرحلتين: إحداهما: مرحلة استقراء المادة اللغوية، والأخرى: مرحلة استنباط القواعد. سأسعى للوقوف على أبرز مواطن الضعف والقصور في المرحلتين، التي تشخص ثغرات الدرس اللغوي العربي عامة، والنحوي خاصة.

الاستقراء في اللغة، مفردات وجملاً، لا بدّ أن يكون ناقصاً، ولا سيّما في العصر الذي استقرت فيه العربية، بإمكاناته المحدودة، فالمجتمع اللغوي يتكلم في ما لا حصر له من المواقف، وعملية استقراءها استقراء كلياً أمر متعذر، ولا سيّما إذا نظرنا إلى اتساع الرقعة الجغرافية للغة المستقراة مكائياً، وإلى سعة الامتداد زمانياً.

وقد تمّت عملية جمع المادة اللغوية العربية من طريقتين:

الطريق الأول: سؤال الأعراب القادمين من البوادي إلى المدن والأمصار، وقد نشأت لهؤلاء الأعراب مكانة خاصّة دأبوا على المحافظة عليها ولو كلفهم ذلك الاختلاق والزيادة والتّحريف، فقد سأل يونس بن حبيب رؤبة بن العجاج عن مسألة، فقال له: «حتّى متى تسألني عن هذه الأباطيل وأزوقها لك، أما ترى الشيب قد بلغ من رأسك ولحيتك»^(٤).

الطَّرِيقُ الثَّانِي: رحلات العلماء إلى البادية والسَّماع من النَّاطِقِينَ بالعربيَّة مشافهة. واختطَّ الدَّارِسون حرمًا خاصًّا للعروبة لا يدخله كلُّ العرب، يقول أبو زيد الأنصاريّ (ت ٢١٥هـ): «لست أقول: (قالت العرب) إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السَّافلة، أو من سافلة العالية»^(٥)، فاللغة تؤخذ، كما يقول السيوطي (ت ٩١١هـ)، ممَّا ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيَّتهم، وهم قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطَّائيين، استنادًا إلى ما رواه الثَّقاة في أسانيدهم من المنثور والمنظوم، فيما أُقصيت من الحرم قبائل عربيَّة معروفة لمخالطتها الأعاجم^(٦).

هذا يعني أنه لا بدَّ من الفصاحة في من تؤخذ منهم اللغة، وعدم مخالطة الأعاجم، ولا بدَّ من الوقوف عند هذين الشَّرطين، وتشخيص مدى وضوحهما، وتحديدتهما، وواقعيَّة العمل بهما، ليتسنى لنا الحكم على ما ترتب عليهما من نتائج.

الفصاحة

الشَّيخ عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ) وفرَّ علينا كثيرًا من العناء إذ قال: «لم أزل منذ خدمت العلم أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة، والبلاغة، والبيان، والبراعة، وفي بيان المغزى من هذه العبارات، وتفسير المراد منها»^(٧)، ويستطرد مؤكِّدًا: «إننا لم نر من العقلاء قد رضوا من أنفسهم في شيء من العلوم أن يحفظوا كلامًا للأوليين ويتدارسوه، ويكلِّم به بعضهم بعضًا من غير أن يعرفوا له معنى، ويقفوا منه على غرض صحيح، ويكون عندهم إن يسألوا عن بيان له وتفسير، إلا علم الفصاحة»^(٨).



وقد أوردت الكثير من أقوال العلماء في الفصاحة^(٩)، وخلصت إلى أنّ مفهومها غائم عائم لم يُحدّد تحديداً دقيقاً: أهو في الأفراد أم في التّركيب أم في كليهما؟ أفي الألفاظ أم في المعاني أم في كليهما؟ أيقرّر الفصاحة دارس اللغة أم النّاطق بها؟ قال الدكتور عفيف دمشقيّة: «فما الفصاحة؟ الحقّ أنّنا لا نملك من كلّ التعريفات التي أوردتها اللغويّون والنّحاة وأصحاب التّراجم إلّا أن نقول: إنّها، في أغلب الظّنّ، قياس ارتضاه أولئك القوم، وفرضوه على كلّ من أتى بعدهم»^(١٠).

مخالطة الأعاجم

خلص الدكتور عفيف دمشقيّة بعد مناقشة موضوع الاختلاط مناقشة مستفيضة ما يأتي:^(١١)

١. لا وجود لبيئة لغويّة خالصة تماماً، ولا لفصاحة خالية من كلّ شائبة.
٢. مهما علا كعب النّاطق بالعربيّة في الفصاحة، يُحتمل أنه قد تكرر على سمعه كلام غير فصيح، فحفظه لكثرة سماعه، وسرى في كلامه، فنُقِل عنه.
٣. إن جاز تطبيق معيار الفصاحة على الفرعين: المعجميّ والفقهيّ من اللغة، فإنّ تطبيق ذلك على قواعد اللغة صرفيّاً ونحويّاً، ولاسيّما النّحو بمعناه الوظيفيّ، أمر في غاية الصّعوبة.

لا بدّ من التّذكير بأنّ الاستقراء في اللغة لا بدّ أن يكون ناقصاً، في المفردات والتّراكيب معاً، ولاسيّما إذا راعينا الآتي:



١. اتّساع الرّقعة المكانية للعربيّة.

٢. الامتداد الزّمنيّ الواسع لعصر الاحتجاج.

٣. الإمكانيات المادّيّة المتواضعة لعصر الاستقراء.

ويسجّل الدّكتور محمّد ضاري حمّادي اعتراضاً في هذا الميدان فيقول: «إنّ عصور الاحتجاج وتعيينها مسألة تردّد فيها الكلام طويلاً منذ نشأة البحث اللغويّ عند العرب حتّى اليوم.

على أنّ وجهة النّظر السّائدة هي أنّ العرب الذين يوثق بعربيّتهم، ويُسْتَشْهَد بكلامهم، هم عرب الجاهليّة، وصدر الإسلام إلى أواخر القرن الثّاني في الأمصار، وإلى أواسط القرن الرّابع في الجزيرة العربيّة وليس على أئمة اللغة جناح إن عيّنوا هذا التّعيين، وليس لي من اعتراض على شيء من ذلك قدر الاعتراض على اضطرابهم في التّطبيقات العمليّة لهذه النّظريّة»^(١٢).

وبعد أن يذكر قول أبي عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم ممّا قالته العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم، وشعر كثير»^(١٣) يقرّر، فيقول: «وهكذا لم يعد ممكناً أن يقول سيبويه مثلاً في بعض أحكامه: (وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز)^(١٤)، بل إنّ قول أبي عمرو بن العلاء: (أعمل على الأكثر، وأسّمّي الباقي لغات)^(١٥) قول لم يجد سبيله إلى التّطبيق الحقيقيّ الكامل، إذ أنّ (الأكثر) إنّما كان ذلك بالإضافة إلى ما جمعه اللغويّون، لا بالإضافة إلى ما قالته العرب»^(١٦).

ويعزو الدّكتور عفيف دمشقيّة عدم قدرة علماء العربيّة على تتبع الاستعمال اللغويّ تتبّعاً علمياً دقيقاً إلى ما يأتي:^(١٧)





١. قيام الحركة اللغوية والنحوية بعيداً عن موطن اللغة الأوّل الذي رأوه الميدان الأوحد الصالح لإجراء عملية المسح اللغويّ.
٢. تنوّع المجموعات البشريّة القاطنة لذلك الميدان فأضحى من العسير إجراء عمليّات إحصائيّة دقيقة عليها.
٣. عدم ثبات الأصول اللغويّة التي استند إليها الدّارسون نظراً لندرة الكتابة من جانب، وسيطرة التّقليد الشفويّ من جانب آخر.
٤. جعل الدّارسون قبيلة قريش قطب الفصاحة الأساسيّ، ولهجتها معيار الفصاحة الأوّل.
٥. تغافل الدّارسون عن الهجرات والغزوات التي تشهدها الجزيرة العربيّة لأقوام أجنبيّ، والتي لا بدّ لها من أن تؤثر في لسان العربيّ في موطنه فينقلها إلى موطن آخر، فاصطنعوا لأنفسهم مسلّمة غير واقعيّة تقول بنقاوة اللسان من شوائب العجمة الناشئة عن الاختلاط بالأقوام غير العربيّة.
٦. إغفال التّطوّر اللغويّ، وإقامة حواجز زمنيّة وجغرافيّة، ثابتة أظهرت الدّراسات النّحويّة وكأنّها صادرة من غرباء يعالجون لغة ليست لغتهم.
٧. عدم التّمييز إلّا نادرا بين ما هو مستعمل في لغة التّخاطب اليوميّ واللغة الأدبيّة الفصحى المشتركة بين العرب.

استنباط القواعد النّحويّة

كيف استنبطت القواعد في النّحو العربيّ؟ وما المآخذ على ذلك؟. لقد قام النّحو العربيّ على أصول، من أبرزها: السماع، والقياس. إنّ سلامة الأحكام النّحويّة تستلزم أمرين لا بدّ من اجتماعهما، أحدهما: سلامة هذه الأصول، ومناسبتها لدراسة اللغة، والأخرى: سلامة تطبيق الأصول توصلاً إلى الفروع، التي هي الأحكام التفصيليّة. سأتناول باختصار أصلي السماع والقياس.

الأوّل: السّماع

عرّف أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) السّماع بأنّه: «الكلام العربيّ الفصيح، المنقول النّقل الصّحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة»^(١٨)، وقد سبق الكلام على العروبة المقصودة، والفصاحة، والاضطراب في تحديدها.

أمّا (النّقل الصّحيح) فقد اعتُمدت المشافهة طريقاً للنّقل، وهذا يعني أنّ المادّة المنقولة تتعرّض لما يتعرّض إليه أيّ عمل بشريّ من النسيان والخطأ غير المقصود في الرواية، فضلاً عن تدخّل العصبّيّات المذهبيّة والشخصيّة بين النّحويّين. أمّا (القلّة) و(الكثرة) فينبغي أن نلاحظ فيهما الآتي:

١. (القلّة) و(الكثرة)، على الحقيقة، نسبة إلى ما جمعه الدّارسون من كلام العرب، لا إلى عامّة كلامهم، بسبب الاستقراء النّاقص للغة.

٢. لم يحدّد مفهوم دقيق للقلّة والكثرة، فكم هي النسبة المثويّة للكثير؟ وللقليل؟ وما الحدّ الفاصل بينهما؟ إنّ عدم وضوح فواصل دقيقة بين



المفاهيم المختلفة يضع البحث النحويّ في إرباك واضح يبعده من العلميّة، ويعرّضه لاجتهادات وأحكام جزائيّة.

أما الكلام المسموع فحدّه السيوطي بأنّه «ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً، عن مسلم، أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كلّ منها من الثبوت»^(١٩)، فالمسموع إذن هو: القرآن الكريم، والحديث الشّريف، وكلام العرب في عصر الاحتجاج شعراً ونثراً. سأؤجل الحديث عن القرآن الكريم إلى آخر البحث.

الحديث النّبويّ الشّريف

عملية الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف تواجه المشكلات الآتية:

١. تدوين الحديث تمّ في عصر متأخّر عن عصر البعثة الشّريفة، وبعد عصر الاحتجاج، ممّا يجعله عرضة للتغيير.
٢. كثرة الوضع على رسول الله ﷺ.
٣. الاختلاف بين المذاهب الإسلاميّة في صحّة كثير من الأحاديث.

كلام العرب المنظوم والمنثور

لقد غلبت الشّواهد الشعريّة على الدّراسات النحويّة غلبة تلفت النظر فاستحقّ الاستشهاد بالشعر وقفة تحصيليّة مناسبة.

وقد أخذ على استشهداء النَّحويِّين بالشواهد الشعريّة، وتغليبها على الشواهد النَّثريّة بشكل يلفت نظر الدّارس، ما يأتي:

١. الرواية الشفويّة للشعر، وضياع الكثير منه.
 ٢. «لم يفرّق النَّحاة بين لغة الشعر ولغة النَّثر، بل جعلوهما بمنزلة واحدة من الاحتجاج، واكتفوا بمصطلح (ضرورة الشعر)، ومصطلح آخر هو (الشذوذ)، والحقّ أنّها لا يكفیان في صيد الطّواهر الكثيرة التي يضطلع بها الشعر، ولا توجد في لغة النَّثر»^(٢٠).
 ٣. إهمال التّطور في لغة الشعر في أثناء عصر الاحتجاج الطّويل، يقول الدّكتور محمد خير الحلواني: «إنّ اللغة أيام امرئ القيس، والمهلهل، تختلف اختلافاً غير يسير عن^(٢١) أيام ابن هرمة، آخر من يحتجّ به من الشعراء، ولكنّ النَّحاة سوّوا بين الحقيقتين... وفاتهم أن يقسموا الشعراء تقسيماً زمانيّاً»^(٢٢). وهذا لا يختصّ بالشعر، فالامتداد الزّمني الطّويل لعصر الاحتجاج بالمنظوم والمنثور، وإهمال التّطور اللغويّ، ممّا يؤخذ على الدّرس النَّحويّ العربيّ.
 ٤. ظاهرة الشعر المنحول، والنحل: أن تعزو قصيدة، أو قطعة، أو بيتاً إلى شاعر وهو لغيره، يقع ذلك منك سهواً أو عمداً^(٢٣).
- وفي ميدان الدّرس النَّحويّ لا قيمة للانتحال إذا كان المتحلّ (بكسر الحاء) والمتحلّ (بفتح الحاء) في الحدود الزّمانية والمكانيّة لعصر الاحتجاج، وخلاف ذلك قد يدخل حرم الاحتجاج من أقصي عنه، ويُقصى عنه بعض أهله.





الثاني: القياس

حدّ أبو البركات الأنباري القياس بأنّه: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»^(٢٤)، وقال فيه: «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره، لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين السّاطعة»^(٢٥).

وقد أنزل النّحويّون القياس منزلة كبرى، حتّى أثر عن أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) قوله: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس»^(٢٦)، وجاء بعده تلميذه ابن جني ليحلّق بالقياس عاليًا فيقول: «مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»^(٢٧).

حمل الدكتور مهديّ المخزوميّ على القياس في النّحو فقال: «فإذا قال النّحويّ: إنّ الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الأصل إلى استقراء واع، وملاحظة دقيقة، ونظر صائب في الأساليب، وليس له أن يفلسف ذلك، أو يبينه على حكم من أحكام العقل، لأنّ اللغة ظاهرة اجتماعيّة تخضع لما يخضع له المجتمع من أحكام تستند إلى عقل المجتمع نفسه، وقد لا يتفق مع ما يعرفه منطق العقل والفلسفة»^(٢٨)، لكنّه عاد ليرسم ملامح قياس ملائم لدراسة اللغة والنّحو، فقال: «القياس الذي يجب أن يتّبع في دراسة اللغة والنّحو هو القياس القائم على أساس من المشابهة، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم»^(٢٩).

ولم ترد عن علماء العربيّة، فيما أعلم، تحديدات دقيقة لمصطلحات استخدمت لتبيان مراتب القياس، كالأطراد، والكثرة، والشّدوذ، وغيرها، سوى ما ذكره أبو البركات الأنباري، إذ قال: «اعلم أنّهم يستعملون (غالبًا)، و(كثيرًا)، و(نادرًا)،

و(قليلاً)، و(مطرّداً)، ف (المطرّد): لا يتخلف، و(الغالب): أكثر الأشياء، ولكنّه يتخلف، والكثير: دونه، و(النّادر): أقلّ من القليل، ف (العشرون) بالنّسبة إلى (ثلاثة وعشرين) غالب، و(الخمسَة عشر) بالنّسبة إليها كثير، لا غالب، و(الثلاثة) قليل، و(الواحد نادر)^(٣٠)، وهذا كلام فيه نظر لما يأتي:

١. من أين جاء الأنباريّ بهذه التّحديدات؟ أهي اجتهاد فرديّ يمثّل وجهة نظره الشخصيّة أم اتفاق أجمع عليه الدّارسون؟
٢. لم تشهد عملية استقراء اللغة إحصاءات عدديّة ليتسنى إصدار الأحكام بهذه الدّقة.
٣. لم يمتلك عصر استقراء اللغة، واستنباط قواعدها، الوسائل التي تجعل ما ادّعاه الأنباريّ ممكناً.

التّعليل

جاء في الأخبار أنّ الخليل سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النّحو، ف قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علّة لما علّته منه، فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمسّت،... فإن سنح لغيري علّة لما علّته من النّحو هو أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليأت بها»^(٣١).

ومن يتأمّل كلام الخليل هذا يخلص منه إلى الآتي:



١. أن علل النحو قائمة في عقول العرب وهي تتكلم سليقيًا، وإن لم ينقل ذلك عنهم.

٢. أن تعليل النحويّ تعليل ظنيّ قد يطابق الواقع، أو لا يطابقه. وهذا يبقى الباب مفتوحًا لمن بعده في أن يدلّوه في ميدان التعليل النحويّ.

٣. ثبوت حكمة واضع اللغة الأوّل، بالأخبار الصادقة، والبراهين الواضحة.

إلا أن ما حصل خلاف ذلك فقد «تتابع النحاة، وتكاثرت آراؤهم، وهم يتنافسون في استنباط العلل، وتعليل الأحكام، فكلّ حكم نحويّ يعلّل، وكلّ ظاهرة نحويّة، كليّة أو جزئيّة، لا بدّها من علّة عقلية»^(٣٢)، وهذا تسبّب في حرف الدرس النحويّ عن وظيفته التعلّيميّة في الأخذ بيد من يريد تعلّم قواعد العربيّة، والتعبير بها تعبيرًا سليماً من اللحن «وبات النحو ضربًا من الرياضيّة الذهنيّة يتبارى فيه علماء النحو، مزايدًا بعضهم على بعض، حتّى كان لنا منه مع الزّمن هذه الحصيلة التي ناءت بها الأجيال جيلًا بعد جيل»^(٣٣).



المسوّغ الثاني

خصوصيّة القرآن الكريم بوصفه كلام الله العربيّ المعجز

فهم النَّصِّ القرآنيّ

يكتنز القرآن الكريم خصيصتين لا تنفكّان عن بعضهما: إحداهما: أنّه كلام الدّات الخالقة المتعالية المحيطة بكلّ شيء علماً. والأخرى: أنّه كتاب هداية للبشر.

وفي حين تحلّق الأولى بالنّصّ القرآنيّ عاليّاً، حيث لا حدود لعلم الله، ولا منتهى لكلماته، تنزل الأخرى به إلى مستوى أفهام البشر، تجليّاً لرحمة من لا حدود لرحمته. وسفر البشريّة الممتدّ في الزّمان أكثر من أربعة عشر قرناً مع النَّصِّ القرآنيّ المتفرّد بخصيصته أسفر عن ثلاثة مواقف متباينة في إمكانيّة فهم النَّصِّ القرآنيّ، هي:

أولاً: موقف قصر فهم النَّصِّ القرآنيّ على شريحة محدّدة دون سواها، وفي حين يتفق أصحاب هذا الموقف على تصدّر الرّسول الأعظم ﷺ لهذه الشّريحة، يختلفون في تحديد عناصرها، أهمّ المعصومون من أهل بيته صلوات الله عليهم كما يقول الشيعة الإماميّة، أم هم الصّحابة والتّابعون كما يقول أهل السنّة؟ ويحتجّون بأحاديث النّهي عن تفسير القرآن بالرّأي التي منها: قول النّبيّ ﷺ: **(من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النّار)**^(٣٤) وقوله ﷺ: **(من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)**^(٣٥).



ثانياً: موقف سطحيّ ظاهريّ «ركّز في»^(٣٦) الظاهر اللغويّ، والمدلولات العرفيّة البسيطة وحدها، ليشيع ثقافة قرآنيّة مسرفة في التّبسيط، لا تتخطّى مفردات اللغة والفهم العاديّ (العامّي) ... معرّضاً بالتّفسير الاجتهاديّ، ومتهمّاً إيّاه بتجاوز الأفق الذي يحدّه الفهم العامّيّ البسيط وما تمليه الظواهر»^(٣٧)، هذا الموقف ينزل بالنّصّ القرآنيّ إلى مستوى فهم كلّ من يجيد العربيّة، من دون أن يمنحه فرصة الغوص والتّحليل، باستنطاق بعض آيات القرآن ببعض، وكأنّ الغوص في ما وراء الآيات الكريمة، والاستجابة للدّافع الفطريّ في التّساؤل، وحبّ الاستطلاع، تكلف وبدعة.

ثالثاً: موقف قال بتباين مراتب فهم النّصّ القرآنيّ، فالمعرفة في حدّها الأدنى ممكنة لجميع من يجيد العربيّة، وفي حدّها الأقصى تختصّ بمن خوطب بالقرآن الكريم، فيما تتباين مستويات الفهم كلّ بحسب طاقته بين الحدّين الأدنى والأقصى.

ونقرأ لأمر المؤمنين عليّ عليه السلام قوله: (إنّ الله قسم كلامه ثلاثة أقسام: فجعل قسماً منه يعرفه العالم والجاهل، وقسماً لا يعرفه إلا من صفا ذهنه، ولطف حسّه، وصحّ تمييزه، ممّن شرح الله صدره للإسلام، وقسماً لا يعلمه إلا الله وملائكته والرّاسخون في العلم)^(٣٨).

ويستعمل الشّيخ الأمليّ لفظي (التّدبر)، و(الاستنطاق)، في فهم النّصّ القرآنيّ، وفي حين يقصر الاستنطاق على المعصوم وحده، يشترط في المتدبّر مستلزمات، وزوال موانع، تتحدّد بحسبها مرتبة فهمه للنّصّ، فيقول: «ومن المعلوم أنّ معرفة مثل هذا الكتاب لها درجات تجاه مراتبه نفسه، فالذي يقدر عليه، من اجتمع فيه الشّرائط العامّة، وزال عنه الموانع، هو التّدبر فيه، واستنباط العقائد الحقّة الموافقة

للبراهين العقلية منه، وكذا استظهار الأحكام العملية ونحوها... وأمّا الملاحم والأخبار الغيبية والتأويل وما إلى ذلك، من العلوم القرآنية التي لا تُستنبط من الألفاظ، ولا تُستظهر من الأقوال، ولا تحكيه العبارة، ولا ترشد إليه الإشارة، فلا يمكن استفادتها بمجرد التدبّر فيه... القادر على استنطاق القرآن هو المعصوم... هذا هو الميز الأساسي بين فقه القرآن بالتدبّر فيه، و^(٣٩) فقهه باستنطاقه^(٤٠).

مستلزمات فهم النَّصِّ القرآنيّ

القرآن الكريم: كلام الله الموحى إلى رسوله الكريم ﷺ، فهل مستلزمات فهم كلام الله هي نفسها مستلزمات فهم أي كلام عربيّ؟ في ذلك ثلاثة أقوال:

الأوّل: يرى أن القرآن الكريم كلام عربيّ، يتضمّن معارف عالية، ومسائل دقيقة «لا يختلف فيها الأذهان، من حيث التقوى وطهارة النفس، بل من حيث الحدة وعدمها، وإن كانت التقوى وطهارة النفس معينين في فهم المعارف الطاهرة الإلهية»^(٤١)، فهو إذن زاد معرفيّ، ينهل منه كلّ بحسب طاقاته العقلية، ومواهبه الذهنية، ولا شيء وراء ذلك.

الثاني: يرى «أنّ خطابات القرآن ممّا يختصّ بأحباء الله المتأهلين، وأوليائه المقربين، لا المبعدين المكورين، والجاحدين المنكرين، ممّن ليس لهم نصيب من رزق معاني الآيات المبينة»^(٤٢)، إلّا قشور الألفاظ... إنّ أبا جهل ونظراءه، وشعراء الجاهلية، مع عربيّتهم وبراعتهم في تليق الألفاظ، ونظم الآيات، لم يسمعوا ولو حرفاً من هذا القرآن، ولم يفقهوا كلمة واحدة، لعدم حواسهم الباطنة... والله إنّ أبصار الجاحدين لأنوار الحقّ لفي عيونهم، وإنّ أسماعهم في آذانهم، وإنّ قلوبهم في صدورهم، ثم



والله إنهم ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾^(٤٣)، ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ﴾^(٤٤)، عن إدراك الحق، فلاهل القرآن خاصة أعين يبصرون بها، ولهم آذان يسمعون بها، ولهم قلوب يعقلون بها، دون غيرهم من الذين هم عمي القلوب عن مشاهدة الأتوار، صم العقول عن استماع ذكر الله وأحبابه^(٤٥).

الثالث: يجمع بين القولين السابقين، ويضع مراتب متعددة لفهم النص القرآني، فيختص كل صنف بمرتبة.

يبدو للباحث أن القول الثالث هو الراجح، لأنه يراعي حقيقتين في النص القرآني: إحداهما: أنه كتاب هداية لعامة البشر، وهذا يقتضي حداً أدنى من الفهم يتيسر لكل ذي لب يجيد العربية.

الأخرى: أنه كتاب هداية لمن يؤمن به، مرتقياً به في مسيرة تكاملية إلى حيث الولاية الإلهية، والإيمان الذي لا تشوبه شائبة، وهذا يقتضي إشراقات متدرجة بحسب مراحل السير إلى الله تعالى.

كيف نفهم النص القرآني؟

في فهم أي نص لغوي لا بد لنا من أن نسلك أحد طريقتين:

الطريق الأول: استبعاد كل العناصر غير اللغوية، فأماننا مفردات منظومة في جمل، والجمل منسبكة في نص، وللمفردة معنى معجمي، ومعنى سياقي لغوي يتحدّد من خلال سياق اللغة، من بين المعاني المعجمية للمفردة التي غالباً ما

تتعدّد، ومعنى نحويّ (تركيبيّ)، تكتسبه المفردة من خلال وظيفتها في التّركيب. وللجمل دلالاتها المختلفة بين الخبر بضرابه وأغراضه، والإنشاء بأساليبه، وتأتلف هذه الجمل في علاقات لتؤلّف نصّاً له نوع من التّوحد، يمتاز به ممّا سواه. فلكلّ جملة درجة من الاستقلال، تشكل هويّتها في النصّ، ودرجة من الارتباط بالجمل الأخرى لتكوين النصّ.

الطّريق الثّاني: استحضار كلّ العناصر الفاعلة في الحدث اللغويّ، إذ تنظر الألسنيّة المعاصرة إلى الحدث اللغويّ بوصفه يتألّف من أربعة أركان: مخاطب، وأداة الخطاب، ومضمون الخطاب، ومخاطب، واستحضار هذه العناصر يجعل للكلام: مفردات، وتراكيب، معاني جديدة، فضلاً عن التي مرّت، منها:

الأوّل: المعنى الهامشيّ، أو الثّانويّ، الذي يشير إليه اللفظ، زيادة على معناه المعجميّ التّصوريّ الخالص، نحو كلمة (يهوديّ)، التي تمتلك معنى مركزياً هو الشّخص الذي يعتنق اليهوديّة، لكنّها تشير في دلالتها الثّانويّة إلى الطّمع والبخل والمكر والخديعة^(٤٦).

الثّاني: المعنى العاطفيّ أو الانفعاليّ الذي تثيره المفردة من أحاسيس وانفعالات، فضلاً عمّا تحمله من فكرة، وهذا يختلف باختلاف المخاطبين، كمّا ونوعاً، ويدلّ دلالة بيّنة على أنّ اللغة تمتلك قوتين: الذّهن من جانب، والعاطفة والخيال من جانب آخر^(٤٧).

الثّالث: المعنى السّياقيّ غير اللغويّ، أي: كلّ ما يكتنف اللفظ من دوالّ غير وضعيّة، كالقرائن الحاليّة، والمُعطيّات الاستعماليّة، بهدف الوصول إلى المعنى التّداوليّ للجملة. فمثلاً، حينما يخاطب أحد الأفراد الموجودين في غرفة مزوّدة بجهاز





التكليف صاحب البيت بقوله: (الجو حار). فإنَّ للجملة معنيين: المعنى اللغويّ، وهو الإخبار بشعور المتكلّم بحرارة الجوّ، والمعنى الآخر هو المعنى السياقيّ المعتمد على القرائن الحاليّة، وهو يتجاوز المعنى اللغويّ (الإخبار) إلى (الطلب) من صاحب البيت تشغيل جهاز التّكييف.

المنظومة القرآنيّة

أعني بالمنظومة: مجموعة من المكوّنات الجزئيّة التي تمتلك نوعاً من الاستقلال من جانب، في حين تتضافر لأداء مهمّة واحدة، تتحلّل إلى مجموعة من المهامّ الجزئيّة من جانب آخر، فالمنظومة واحدة، من حيث آليّة أدائها لعملها بمكوّناتها المتعدّدة، والغاية التي تعمل لأجلها.

هل يؤلّف القرآن الكريم منظومة يصحّ تسميتها (المنظومة القرآنيّة)؟، وإذا كانت الإجابة بـ (نعم)، فهل تمّ استكشاف معالم هذه المنظومة بعد أكثر من أربعة عشر قرناً من نزولها؟، سأسعى في هذا البحث للإجابة عن هذه الأسئلة.

معالم المنظومة القرآنيّة

الأول: السّعة والشّمول: وُصف الكتاب المنزل بالشّمول، فقال ربنا تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَىٰ هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(٤٨)، فما معنى هذه الشّموليّة؟ إنّ جملة (في كلّ أُمَّةٍ شَهِيداً) تفيد العموم؛ وإنّ عمومها

حقيقيّ، لكنّ مبيّنة القرآن في مجال المعارف والعلوم إنّما تتّصل بدائرة الدّين؛ هذه الدّائرة التي تؤمّن للإنسان مصيره وسعادته الأبدية، ممّا لا يقدر العقل عليه.

الثاني: الحصانة والمنعة: قال ربّنا تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٤٩). قال السيّد الطّباطبائيّ: «إتيان الباطل إليه: وروده فيه وصيرورة بعض أجزائه أو جميعها باطلاً بأن يصير ما فيه من المعارف الحقّة أو بعضها غير حقّة، أو ما فيه من الأحكام والشّرائع وما يلحقها من الأخلاق أو بعضها ملغى لا ينبغي العمل به.... أي كيف لا يكون كذلك وهو منزل من حكيم متقن في فعله، لا يشوب فعله وهن، محمود على الإطلاق»^(٥٠).

الثالث: الثّبات والديمومة: قال ربنا تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^(٥١)، فخاتميّة الرّسول الأعظم ﷺ للنّبیین أمر ثابت بالنّصّ، الذي لا يطاله الرّيب عند المسلمين، فإذا لم تكن المنظومة القرآنيّة ثابتة، لزم أن تأتي من بعده قوانين وأحكام تنسخ مفرداتها، وهذا يعارض الخاتميّة، أو تكملها، وهذا يعارض الخاتميّة والشّمول معا. وقد وصف القرآن نفسه في علاقته بالكتب الأخرى الماضية، بأنّه مهيمن^(٥٢)، وهيمنته تعني أنّه: «يحفظ منها الأصول الثّابتة غير المتغيّرة، وينسخ منها ما ينبغي أن ينسخ من الفروع التي يمكن أن يتطرّق إليها التّغيّر والتّبدل حتّى يناسب حال الإنسان بحسب سلوكه صراط التّرقّي والتّكامل بمرور الزّمان»^(٥٣).



الرابع: الخلود والتجدد: قال ربنا تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٥٤).

والعالمية المكانية تتبعها امتداد في الزمان إلى يوم القيامة، نظراً لخاتمة نبي الإسلام ﷺ للأنبيا ؑ، وشريعته للشرائع، ويترتب على ذلك ضرورة تفتق المعجزة المحمدية عن معجز متجددة مع الزمان بعد أن ذهب عصر الفصاحة اللغوية، وضعفت الذائقة الأدبية لعامة العرب.

وقد أشار أمير المؤمنين علي ؑ إلى ذلك، إذ قال: (وإن القرآن ظاهره أنيق، وباطنه عميق، لا تفنى عجائبه، ولا تنقضي غرائبه، ولا تكشف الظلمات إلا به)^(٥٥) فالخلود والتجدد من ضرورات استمرار الإعجاز القرآني، وقيام الحجّة به على الناس.

الخامس: الانسجام والتواؤم: قال الرسول الأعظم ﷺ: (إن القرآن ليصدق بعضه بعضاً، فلا تكذبوا بعضه ببعض)^(٥٦)، ففي الحديث الشريف حثّ ونهي مقترنان، وفيه إشارة إلى أن هنالك مسلكين لمعاملة النصّ القرآني، صحيح محثوث عليه، هو: شهادة بعضه على بعض، وخاطيء منهبي عنه، هو: معارضة بعضه ببعض، وما قرأناه من دعاوى أعداء الإسلام بوجود تناقض في النصّ المقدس من مصاديق المسلك الخاطيء، بل من إمارات نبوة الرسول الأعظم ﷺ الذي أنبأ بما جاء بعد قرون من عصر الرسالة، وما قرأناه ونقرأه من تفسير القرآن بالقرآن، وردّ متشابهه إلى محكمه من مصاديق المسلك الصائب المحثوث عليه.

السادس: الوضوح والإبانة: وصف ربّنا سبحانه كتابه الكريم بـ (المبين) في مواضع متعدّدة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾^(٥٧)، وقال: ﴿حَم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾^(٥٨)، فالقرآن الكريم «كلام عربيّ مبين لا يتوقّف في فهمه عربيّ ولا غيره ممّن هو عارف باللّغة وأساليب الكلام العربيّ. وليس بين آيات القرآن (وهي بضع آلاف آية) واحدة ذات إغلاق وتعقيد في مفهومها فيتحرّر^(٥٩) الذّهن في فهم معناها، وكيف! وهو أفصح الكلام ومن شرط الفصاحة خلوّ الكلام عن الإغلاق والتّعقيد، حتّى أنّ الآيات المعدودة من متشابه القرآن كالآيات المنسوخة وغيرها، في غاية الوضوح من جهة المفهوم، وإنّما التشابه في المراد منها وهو ظاهر. وإنّما الاختلاف كلّ الاختلاف في المصداق الذي ينطبق عليه المفاهيم اللفظيّة من مفردتها ومركّبها، وفي المدلول التّصوريّ والتّصديقيّ»^(٦٠).

السابع: الامتداد العميق: قال رسول الله ﷺ عن القرآن الكريم: «هو الفصل ليس بالهزل، وله ظهر وبطن، وظاهره حكم الله، وباطنه علم الله تعالى، فظاهره وثيق، وباطنه عميق»^(٦١) فمن وجوه الإعجاز القرآنيّ أنه ميسّر حتّى تفهمه العامّة، قال ربّنا تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾^(٦٢)، وحسبنا دليلاً على ذلك أنّ أحداً من المشركين الذين حاربوا القرآن الكريم لم يصفه بالتّعقيد، وعدم الوضوح، وأنّه عميق حتّى يحتوي في كنهه عقول العلماء، فيقرّوا له بالفضل والإعجاز.





المسوّغ الثالث

الحيف الكبير الذي وقع على القرآن الكريم من التّحويين

توارثت الدّراسات اللغويّة العربيّة عامّة، والتّحويّة خاصّة، مقولة: إنّ القرآن الكريم كان المصدر الأوّل لهذه الدّراسات، في حين ارتفعت أصوات متفرّقة، في الزّمان والمكان، تدعو التّحويين إلى إعادة النّظر في منهج دراسة القرآن الكريم نحويّاً، فشهد البحث القرآنيّ صيحات وبحوثاً تنكر على التّحويين بعض ما فعلوه، من أربابها:

ابن مضاء القرطبيّ

ألّف ابن مضاء كتابه (الرّد على النّحاة) سعيّاً لوضع أنموذج جديد للتّحوي العربيّ واستنباط قواعده، على وفق أصول ومبادئ فكريّة وفلسفيّة تختلف عن تلك التي دأب عليها التّحويون، فيقول: «إني رأيت التّحويين (رحمة الله عليهم) قد وضعوا صناعة التّحوي لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التّغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي اتّبعوا، إلا أنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا منها، فتوعّرت مسالكها، ووهنت مبانيها»^(٦٣).

وما يهَمُّنا من آراء ابن مضاء ما تعلّق منها بمنهج معاملة القرآن الكريم نحويّاً، كالقول بالزيادة فيه، فيقول: «وإدعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدلّ عليها خطأ بيّن، لكنّه لا يتعلّق بذلك عقاب، وأمّا طرد ذلك في كتاب الله الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^(٦٤)، وإدعاء زيادة فيه من غير حجة ولا دليل إلاّ القول بأنّ كل ما يُنصَّب إنّما ينصب بناصب لا يكون إلا لفظاً يدلّ على معنى إمّا منطوقاً به، وإمّا محذوفاً مراداً، ومعناه قائم بالنفس، فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك... ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظنّ باطل، قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجّه الوعيد إليه. ومّا يدلّ على أنّه حرام الإجماع على أنّه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أخرى، لأنّ المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها»^(٦٥).

فخر الدّين الرّازيّ

يواجه الرّازيّ في تفسيره ما دأب فيه النّحويّون بالتّعجب والاستغراب فيقول: «إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، منقول عن قائل مجهول، فلاّ يجوز إثباتها بالقرآن العظيم، كان ذلك أولى،... وكثيراً أرى النّحويّين يتحيرون في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التّعجب منهم، فإنّهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحّته، فلاّ يجعلوا ورود القرآن به دليلاً على صحّته كان أولى»^(٦٦).



الدكتور أحمد عبد الستار الجواربي

ألف الدكتور أحمد عبد الستار الجواربي من المحدثين كتابه (نحو القرآن)، الذي
ينبئ عنوانه بأمرين:

الأول: انفراد القرآن بنحو خاص به دون سواه.

الثاني: مباينة القواعد النحوية الشائعة في الدرس النحوي العربي لتلك التي في
القرآن الكريم، على الرغم من الزعم باستنباطها منه أولاً.

استند كتاب الدكتور الجواربي إلى أن «القرآن كتاب العربية الأكبر... فتراكيبه
وأساليبه هي الأصل الذي يستأهل أن تقوم عليه دراسة تراكيب العربية والأساليب
العربية... والقرآن في صورته المطلقة من كل قيد، هو الذي خرج بالأساليب
العربية من حدودها، وهو الذي أطلقها من قيودها، فصارت أداة التعبير الفنية عن
الحياة والحضارة في جوانبها وأجزائها المختلفة، والقرآن إذن هو الخلق بأن تكون
أساليبه وتراكيبه المثال الذي يقتدى به، ويُنحى نحوه، ويهتدى به»^(٦٧).

ويستدرك الدكتور الجواربي بألم، فيقول: «ولكن الذي كان ممن وضعوا النحو
في أول الأمر، غير ذلك، بل عكس ذلك من بعض الوجوه، فقد اشتط بهم السبل،
وعميت عليهم المسالك، فتنكبوا سبل القصد، واعتمدوا في وضع قواعد النحو
على ما بلغهم من كلام العرب، وشعره ورجزه ومثله. أو آثروا جانب المنطق،
فتصوّروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية، وركبوا مركب الشطط، فحاولوا أن
يجعلوا للقواعد المجردة سلطاناً على المروي المأثور، يحكمونها فيه، ويجسبون أن ذلك
هو الصواب. ولقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ الإيغال والغلو، فحكموا على

مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربيّة، وركنوا إلى التّأويل والتّخريج، حتّى تنسجم تلك المواضع بأساليبها الرّائعة، وتراكيبها الدّقيقة، مع ما افترضوا من قواعد، وما رسموا للنّحو من حدود. ولو أنّهم سلّموا للقرآن من حيث تاريخ نزوله على الأقلّ، بما سلّموا للمرويّ من كلام العرب في العصور التي يستشهد بالمرويّ عنها، لما سقطوا في مثل تلك المزالق، ولما وقعوا في مثل تلك الأخطاء»^(٦٨).

الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة

ألّف الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) في أحد عشر مجلداً، ومما قاله في كتابه عن مخالفة القواعد النّحويّة للنّصّ القرآنيّ: «وللنّحويّين قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن، فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن»^(٦٩)، وعن الاستقراء النّاقص لبعض النّحويّين مع الجزم بالاستقراء التّام، يقول: «ولبعض النّحويّين جرأة عجيبة، يجزم بأنّ القرآن خلا من بعض الأساليب من غير أن ينظر في القرآن، ويستقريّ أساليبه»^(٧٠)، وعلل مخالفة بعض القواعد النّحويّة للنّصّ القرآنيّ بقوله: «لأنّ الشّعْر قد استبدّ بجهد النّحاة، فركنوا إليه، وعولوا عليه، بل جاوز كثير منهم حدّه، فنسب اللحن إلى القرّاء الأئمة، ورماهم بأنهم لا يدرون ما العربيّة»^(٧١).

الدّكتور أحمد مكّي الأنصاريّ

ألّف الدّكتور أحمد مكّي الأنصاريّ كتابه (نظريّة النّحو القرآنيّ)، وذكر أنّ منهجه في الكتاب: «جمع بين مناهج الاستقراء، والتّحليل، والاستنتاج بعد التّأمّل



الطّويل... اعتمد النصّ القرآنيّ أساساً لاستنباط القواعد^(٧٢)... واستعرض القواعد النّحوية كلّها من أولها إلى آخرها... وعرضها على النّصوص القرآنية... فما وافق منها القرآن اعتمدها، بعد أن كان الأمر على العكس من ذلك في النّحو المألوف... حيث كانت القاعدة النّحوية توضع أولاً استنباطاً من الشّعر العربيّ في الغالب الكثير، ثم يأتي القرآن بعد ذلك في المرتبة الثانية، أو الثالثة، أو ما وراء ذلك من المراتب، لأنهم كانوا يقدّمون كلام العرب الأقحاح على أيّ نصّ آخر... وكلام العرب متعدّد الألوان كما هو معلوم: منه الشّعر، ومنه النثر الفنيّ، ومنه النثر العاديّ الذي يجري في لغة التّخاطب في الأحاديث اليومية التي ليست ذات بال... القرآن الكريم يجب أن يكون المصدر الأوّل لكلّ القواعد والقوانين، ومنها القواعد النّحوية^(٧٣)، ويصرّ الدّكتور الأنصاريّ على أنّ القداسة للنصوص القرآنية لا للقواعد النّحوية، ويترتب على ذلك ضرورة تعديل هذه القواعد على أساس الشّواهد القرآنية المحكمة، وضرورة تضافر الجهود لتوطيد بناء النّحو القرآنيّ ونشره وتسهم في ذلك المؤسسات الدّينية والعلمية والاجتماعية^(٧٤).

ويفصّل الدّكتور الأنصاريّ ما سمّاه (نظرية النّحو القرآنيّ)، فيقول: «تتكوّن (نظرية النّحو القرآنيّ) من العناصر الآتية:

١. الإطار العام، أو ميدان البحث.

٢. المحور

٣. العمود الفقريّ

٤. المقومات الأساسية

أمّا الإطار العامّ لهذه النظريّة فهو القرآن الكريم، وهو أوثق مصدر في الوجود،
فينبغي أن يكون المصدر الأوّل للقواعد^(٧٥).

وأما المحور الذي تركز عليه هذه النظريّة فهو الاصطدام بين القواعد النحويّة
والآيات القرآنيّة.

وأما العمود الفقريّ فهو المواطن نفسها... تلك المواطن التي تصطدم فيها
القواعد النحويّة بالنصوص القرآنيّة... فكلّ موضع اصطدمت فيه قاعدة نحويّة
بآية قرآنيّة... يعدّ فقرة من فقرات هذا العمود الفقريّ وما أكثر الحلقات والفقرات
في هذا العمود... وأمّا المقومات الأساسيّة فلها جانبان: جانب الاتّفاق، وجانب
الاختلاف، أمّا جانب الاتّفاق بين القواعد النحويّة والنصوص القرآنيّة فهو الغالب
الكثير، وهو القسم الأكبر في هذه النظريّة غير أنّ أمره يسير لأنّه موضع اتّفاق بين
الجميع.

وأما جانب الاختلاف بين القواعد النحويّة والنصوص القرآنيّة فهو موضع
الثقل والتركيز في هذه النظريّة، وله مظاهر متعدّدة تنحصر في الظواهر الآتية:

١. ظاهرة المعارضة الصّريجة
٢. ظاهرة المعارضة الخفيّة
٣. ظاهرة التّأويل^(٧٦).



الدكتور محمد عبد القادر هنادي

ألّف الدكتور محمد عبد القادر هنادي كتاباً بعنوان (ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم)، ذكر في مقدمته أنّ له أهدافاً كثيرة منها:

أولاً: الكشف عن ظاهرة نحويّة مهمّة^(٧٧) تتمثّل في تبيان موقف النّحاة من النّصوص التي لا توافق^(٧٨) قواعدهم النّحويّة، وتتبع أساليبهم التي يسلكونها للتّخلّص من هذا التّخالف بين النّص والقاعدة.

ثانياً: الدّفاع عن فكرة الاعتماد على النّصوص القرآنيّة في وضع القواعد النّحويّة، وتقديم النّصّ على القاعدة أيّاً كان مصدرها وصاحبها^(٧٩)، ويؤكّد استفحال الدّاء وشموله جميع النّحويّين بلا استثناء، فيقول: «وكنّت في بعض دراساتي السّابقة أفرّق بين النّحويّين من حيث المذاهب والمدارس، مثل البصريّين، والكوفيّين، والبغداديين... الخ، ولكنّي في هذا البحث لا أراي بحاجة إلى هذه التّفرقة، فكلّهم^(٨٠) عندي سواء». ^(٨١)

الدكتور خليل بنّان الحسون

ألّف الدكتور خليل بنّان الحسون كتاباً بعنوان (النّحويّون والقرآن)، قال في مقدمته: «ولقد تكشّف لي بعد ما يدنو من العقدين في تدريس مادّة (أثر القرآن في الدّراسات النّحويّة) لطلاب درجة الدّكتوراه في قسم اللغة العربيّة / كليّة التّربية (ابن رشد) - جامعة بغداد - أنّ نحنونا ما زال بعيداً عن استيعاب كلّ ما تمثّل في القرآن من الأحكام والأساليب، البعد الذي يكون من عواقبه أنّ دارس هذا العلم لا يعرف الكثير من ذلك، وإن بلغ فيه أعلى مراتب الدّراسة، ونال به

أعلى الشّهادات»^(٨٢) ويؤكد إمكانية الاستمداد من القرآن الكريم لكل ما يحتاج إليه من قواعد اللغة مؤاخذاً النَّحويّين على استقراءهم النَّاقص له وعدم إيلائهم النَّصِّ القرآنيّ ما يستحقّه من عناية، فيقول: «وعلى هذا فكان الأجدر بالنَّحويّين أن يعكفوا على هذا الكتاب، كتاب الله، ليستنبطوا منه كلّ أحكام اللغة... وما يتّصل بأمور الدّين. ولقائل أن يقول: إنّ النَّحويّين وجدوا أنفسهم مُلزمين بتسقط شواهد اللغة الأخرى، لأنّ القرآن لم يستوعب كلّ أحكام اللغة. نقول: بل إنّ القرآن اشتمل على كلّ المحتاج إليه من أحكام اللغة، سوى الشاذّ والنّادر، وما لا تقتضيه الحاجة، وزيادة. نعم، وزيادة، والدليل على ذلك أن النَّحو منذ نشأته حتّى الآن لم يستوعب كلّ ما تمثّل في القرآن من الأحكام والتراكيب الأسلوبية، وآية ذلك أننا نجد النَّحويّين على مرّ العصور يستدركون على أسلافهم ما أخلّوا به ممّا ورد في القرآن من الأحكام، وبديل ما ظهر في زماننا ممّا اصطُح عليه (نحو القرآن)»^(٨٣).

ومّا أخذه على النَّحويّين، فضلاً عن الاستقراء النَّاقص للقرآن الكريم، عدم تخصيصهم الشّاهد القرآنيّ بمكانة تميّزه من الشّاهد الشعريّ، ولجوئهم إلى تأويل النَّصِّ القرآنيّ، إذا خالف قواعدهم، فقال: «ولا نلمح تميّزاً للشّاهد القرآنيّ، أو إحلالاً له في مرتبة تعليه على الشّاهد الشعريّ، إذ لا يكتفى به في إقرار الأحكام، وإنّما نجد أنهم حريصون على أن يعضدوا ما يمثّله بما (قال الشّاعر)، فإذا أصابوه كان عندهم أمثل، وأحظى بالقبول، وأرسخ لما يقرّرون. ولم يكن الجدال ينقطع ويحسم إذا قدم الشّاهد القرآنيّ، وإنّما نجدهم يعمدون إلى صرفه بالتأويل عمّا يدلّ عليه ظاهره، وهو بذلك لا يختلف عن الشّاهد الشعريّ إذا كان حجّة بيد المذهب المخالف، إذ يُجمل على الصّورة، أو يردّ بأنه مجهول القائل. ولقد كانوا حريصين كلّ الحرص على أن يجدوا للشّاهد القرآنيّ ظهيراً مؤيِّداً، أو شفيعاً ممّا (قال الشّاعر)،



إذا جاء منفرداً فيما يمثله، فإذا لم يجدوا له شيئاً من ذلك ظلّوا في حيرة بشأنه، إذ قد يمنعون، وقد يحكمون عليه بالشذوذ، وقد يحملون ما فيه على الضرورة، وقد يقضون بأنه مخالف للقياس، أو يحملونه على التّوهم، أو يحكمون عليه بما هو أشدّ من ذلك»^(٨٤).

هذا بعض ما كُتب في الموضوع ممّا اطلعت عليه، ولكي نتحرّى العلميّة والموضوعيّة، لا بدّ من إعادة النّظر لتمحيص ما توارثناه توارث المسلمات، من أنّ القرآن الكريم كان المصدر الأوّل للدّرس اللغويّ العربيّ عامّة، والتّحويّ خاصّة، تحقّقاً من صحّته، فإن كان الأمر كما قالوا ازددنا به إيماناً، وإلاّ هدمناه فانهدم كل ما قام على أساسه، وإحقاق الحقّ، وإبطال الباطل، أقرب إلى رضوان الله، وشيّدنا درساً لغويّاً حديثاً على أسس واضحة المعالم، شاخحة البنى، مفيد من تقنيّات العصر في مجال الحاسب الإلكترونيّ، والجيد من مناهج الدّرس اللغويّ الحديث، عملاً بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَبَابِ﴾^(٨٥).

ابتداءً لا بدّ من الإجابة عن السّؤال الآتي بدقّة ووضوح: ما الذي ينبغي تحقّقه ليتسنى لنا الحكم بأنّ القرآن الكريم كان المصدر الأوّل لهذا الدّرس؟ يرى الباحث أنّه لا بدّ من توافر الآتي ليسوغ لنا الحكم بذلك:

١. استقراء التّحويين آيات القرآن الكريم استقراءً تامّاً حتّى لا يترك السّابق للأحق شيئاً في هذا المضمار.

٢. تقديم الشّاهد القرآنيّ على سواه من الشّواهد النّحويّة، رعاية لكونه الكلام العربيّ الأفضح، فضلاً عن الأقدس.



٣. ترجيح الشّاهد القرآنيّ على سواه عند التعارض بينها.
٤. إجازة استنباط القاعدة النّحويّة من الشّاهد القرآنيّ الواحد، فحسب القاعدة دليلاً على صحّتها استنادها إلى كلام العليم الحكيم.
٥. عدم تأويل ظاهر النَّصِّ القرآنيّ لإخضاعه لأصول الصّناعة النّحويّة، فضلاً عن قواعدها التفصيليّة. فأصول الصّناعة النّحويّة علم بشريّ، وقواعد النّحو لا تخلو من أن تكون مستنبطة من القرآن الكريم، أو من سواه، فإن كانت من القرآن الكريم نفسه فلا مسوّغ لترجيح بعض القرآن على بعض في هذا المضمار، وإن كانت مستنبطة من غيره، فكيف حكموا في الوحي الإلهيّ سواه، الوحي الذي جعله منزله سبحانه مهيمناً على الكتب الإلهيّة الأخرى، فقال ربّنا تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾^(٨٦)، فكلام من ذلك الذي يؤوّل استناداً إليه كلام ربّ السّموات والأرض؟ ومن هو النّحويّ الذي يأتي بقاعدة يُخضع لها كلام الله قسراً؟
٦. امتياز الشّواهد القرآنيّة الكريمة من سائر الشّواهد النّحويّة، إجلالاً لكلام الله عن أن يقرن بسواه من الكلام، وبذلك يصبح وصف الشّاهد القرآنيّ بالقلّة، أو بالندرة، أو الكثرة، نسبة إلى القرآن الكريم نفسه، لا نسبة إلى كلام العرب، وبذلك نحفظ لكلام الله سبحانه قداسته وتفردّه.





ولما كانت عملية الفصل بين هذه الشروط الستة للحكم بأولوية القرآن الكريم مصدرًا لاستنباط القواعد النحوية، عسيرة، لتداخلها في الكثير من المسائل النحوية، سأعرض في هذا البحث مثالا واحداً صادقاً في تأكيد ما قلت.

الجملة الحالية الفعلية الماضية لا تأتي حالاً

الحال: هو (الوصف، الفضلة، المتصب، للدلالة على هيئة، نحو: (فرداً أذهب (ف) فرداً): حال، لوجود القيود المذكورة فيه)^(٨٧).

والأصل في الحال الأفراد، وتقع الجملة موقع الحال، قال الزمخشري: «والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية... وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفيًا، فالمثبت بغير واو، وقد جاء في المنفي الأمران، وكذلك في الماضي، ولا بدّ معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة»^(٨٨)، وبذلك قال ابن الحاجب والرضي^(٨٩) واشترط (قد) ظاهرة أو مقدرة، أو أن يكون الفعل الماضي وصفاً لمحذوف، هو رأي البصريين إلا الأخص، وخالفهم في ذلك الكوفيون إلا الفراء الذي قال: «والعرب تقول: «أتاني ذهب عقله» يريدون: قد ذهب عقله»^(٩٠)، والمسألة من مسائل الخلاف في النحو العربي.

احتج الكوفيون بالثقل، بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاؤُكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْفَوْا إِلَيْكُمْ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾^(٩١)، ف (حصرت) فعل ماضٍ، والجملة في موضع

الحال، وتقدير الكلام (حصرةً صدورهم)، وهي قراءة الحسن البصريّ، ويعقوب الحضرميّ، والمفضّل عن عاصم.

وردّ البصريّون احتجاج الكوفيّين بالنّصّ القرآنيّ بالجروح إلى التّأويل والاحتمالات البعيدة، من أربعة أوجه:

الوجه الأوّل: أنّ (حصرت) صفة لـ (قوم) المجرور في أوّل الآية: ﴿إِلَى قَوْمٍ﴾. وفي هذا التّوجيه نظر، لما فيه من الفصل بين الصّفة (حصرت)، والموصوف (قوم) في أوّل الآية الكريمة، بالجملة الفعلية ﴿جَاؤُكُمْ﴾، ومن المعلوم أنّ الصّفة والموصوف من المتلازمات في النّحو العربيّ، ولا يفصل بينهما إلّا في استثناءات قليلة، وفي هذا التّوجيه تقطيع لأوصال النّصّ القرآنيّ، وهو كما وصفه الدّكتور خليل بنّان «لا يسوغ إلا على سبيل إرادة إبطال مذهب، وإسقاط حجة»^(٩٢).

الوجه الثاني: أنّ ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة لـ (قوم) مقدر، فالتقدير: (أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم)، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع. وفي هذا التّوجيه نظر، فهو تكلف ظاهر، لا شيء وراءه غير السّعي لفرض القاعدة التّحويّة على النّصّ الأبلغ، الذي أنزله الباري من فوق سمواته السّبع. ويتعجب الدّكتور خليل بنّان قائلاً: «وإنّه لمن العجب أن يكون ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة لـ (قوم) المقدر، ولا يكون حالاً من الضّمير المجاور في ﴿جَاؤُكُمْ﴾»^(٩٣).

الوجه الثالث: أن يكون خبراً بعد خبر كأنّه قال: (أو جاؤوكم)، ثم أخبر فقال: ﴿حَصِرَتْ﴾. وفي هذا التّوجيه نظر، لما فيه من تقطيع غير مسوّغ للنّصّ القرآنيّ المسبوك بلاغيّاً، فالفارق بين أن تكون الجملة حالاً أو خبراً بعد خبر.



الوجه الرابع: أن يحمل الكلام على الدعاء لا على الحال، وهو قول المبرد^(٩٤) كأنه قال: (ضيق الله صدورهم)، كما يقال: (جاءني فلان، وسع الله رزقه) و (أحسن إليّ غفر الله له) و (سرق قطع الله يده)، فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي، ومعناه الدعاء وهذا كثير في كلامهم، قال قيس بن ذريح:

ألا يا غربَ البينِ قد هجّت لوعةً فويحكِ خبرني بما أنت تصرخُ
أبالبينِ من لبي؟ فإن كنت صادقاً فلا زالَ عظمٌ من جناحكِ يُفضخُ
ولا زلتَ من عذبِ المياهِ مُنفراً ووكرُكِ مهدومٌ وبيضُكِ مُشدخُ
ولا زالَ رامٍ قد أصابكِ سهمُهُ فلا أنتِ في أمنٍ ولا أنتِ تُفرخُ
وأبصرتِ قبلَ الموتِ لحمكِ مُنصجاً على حرِّ جهرِ النارِ يشوى ويُطبخُ

فأتى بالفعل الماضي في هذه المواضع ومعناه الدعاء.

وفي هذا التوجيه نظر، فإن استعمال الفعل الماضي للدعاء أمر مفروغ منه، لا حاجة به إلى شاهد، لكن هذا الفهم يبدو بعيداً عن سياق الآية الكريمة، يقطع أوصال النص، ويبعد فهمه عن المعنى المتبادر في المأنوس المألوف من الاستعمال اللغوي عامة، والقرآني خاصة.

و احتجّ الكوفيون بقول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراكِ نفضةً كما انتفضَ العصفورُ بللهُ القطرُ

ف (بلله) فعل ماض وهو في موضع الحال.

و احتجّ الكوفيون بالقياس فكلّ ما جاز أن يكون صفةً للكرة نحو: (مررتُ

برجلٍ قاعدٍ) جاز أن يكون حالا للمعرفة، نحو: (مررت بالرجل قاعدًا) والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: (مررت بالرجل قعدًا).

استند موقف البصريين في منع وقوع الجملة الفعلية الماضوية حالاً إلى التنافي بين دلالة الفعل الماضي على زمان مضي وانتهى، ودلالة الحال على الزمن الحاضر، وفصل الرضيِّ الاستراباديِّ القول في مسوغ اشتراط (قد) ظاهرة أو مقدرة مع الفعل الماضي لتقع الجملة حالاً، فقال: «ويشترط في المضارع الواقع حالاً: خلوه من حرف الاستقبال، ك (السين) و(لن)، ونحوهما، وذلك أن الحال الذي نحن في بابه، والحال الذي يدلُّ عليه المضارع، وإن تباينا حقيقة لأن في قولك: (اضرب زيداً غداً يركبُ)، لفظ (يركبُ)، حال بأحد المعنيين، غير حال بالآخر، لأنه ليس في زمان التكلّم، لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة، أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقض ههنا حقيقياً، ومثله التزموا (قد) إما ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً، مع أن حالته بالنظر إلى عامله، ولفظة (قد) تقرب الماضي من حال التكلّم فقط، وذلك لأنه كان يُستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية، فقالوا: (جاء زيد العام الأوّل وقد ركب)، فالمجيء بلفظ (قد) ههنا، لظاهر الحالية، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك،...

وقال الأندلسيُّ: المضارع المنفيّ بـ (لم)، لا بدّ فيه من الواو، كان مع الضمير، أو، لا، ولعلّ ذلك لأنّ نحو (لم يضرب): ماضٍ معني، ك (ضرب)، فكما أنّ (ضرب)، لمناقضته للحال ظاهراً، احتاج إلى (قد) المقربة له من الحال، لفظاً أو تقديرًا، كذلك، (لم يضرب)، يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية، لما لم يصلح معه (قد)، لأنّ (قد)



لتحقيق الحصول، و (لم) للتنفي، وإذا انتفى المضارع بلفظ (ما) لم تدخله الواو، لأنّ المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف لا، إذا انضمّ معه ما يدلّ بظاهره على الحال، وهو (ما)»^(٩٥).

لذا اختصر ابن يعيش الكلام في النصوص التي احتجّ بها الكوفيون: بأنّ (قد) مرادة فيها، ولذلك حسن الحال بالماضي^(٩٦)، ولا أدري كيف تلقى ابن يعيش العلم من ربّه العظيم بأنّه أراد (قد) في الآية الكريمة، ولا أدري ما الذي منع الله سبحانه عن أن يقول (قد حصرت)، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾^(٩٧).

يرى الباحث أنّ في موقف البصريين نظر، فالدلالة الزمانيّة تأتي من السياق عامّة، لا من البنية الصّرفيّة للفعل وحدها، وأليس دخول (لم) على المضارع يقلب دلالاته إلى الماضي؟ وأليس مجيء الفعل الماضي في سياق الشرط يقلب دلالاته إلى المستقبل في نحو قولنا: (إن جاء زيد فأكرمه)؟

كما أنّ للموقع في الجملة دلالاته، ففي قولنا: (أكرم موسى عيسى)، (موسى) فاعل لا غير، و(عيسى) مفعول به لا غير، بدلالة تقدم (موسى) على (عيسى)، والفاعل متقدّم رتبة على المفعول، وعدم ظهور الحركة الإعرابيّة المائزة بينهما في الجملة، فلماذا لا يكون وقوع ﴿حَصَرَتْ﴾ في الآية الكريمة في موقع الحال بعد صاحبها المعرفة، وفي سياق يرجّحه المعنى، دليلاً على إفادة الفعل الماضي معنى الحاليّة الزمانيّة؟ ولماذا لا تعدّ الآية دليلاً على صحّة وقوع الجملة الفعلية الماضويّة حالاً من دون سبقها بـ(قد)؟ ولماذا نحا التحوّيون البصريّون ومن تبعهم، كابن الحاجب، والرّضيّ، وابن عقيل^(٩٨)، منحى التّأويلات البعيدة للنصّ القرآنيّ، المخالفة للمعنى الظاهر المتبادر منه، ولم ينحوا منحى البحث عن سرّ التعبير عن

الحال بالفعل الماضي؟ وهلا سألوا أنفسهم: لماذا لم يقل ربّ العزة سبحانه: (قد حصرت)، ليقروا بحاليتها بعد أن توافق قواعدهم التي ظنّوا أنها أحاطت بكل تراكيب اللغة العربيّة علماً؟ وحججهم التي أحسن من قال فيها: ترنو بطرفٍ فاترٍ فاتنٍ أضعفَ من حجّةِ نحويٍّ^(٩٩).

لقد جعلوا النَّصِّ القرآنيّ تابعا لقواعدهم المستنبطة من كلام البشر، بالعقل البشريّ التّاقص المحدود، بدلاً من أن تكون تلك القواعد تابعة له، ومستنبطة منه، ومنقادة إليه. والأدهى من هذا ما ذكره الدّكتور خليل بنيان إذ قال: «ومن يتتبع وقوف التّحويين على الخلاف بين الكوفيّين والبصريّين بشأن هذه المسألة يترأى له أنّ الكوفيّين لم يجدوا من القرآن غير هذه الآية... دليلاً على ما يذهبون إليه، وأنّ البصريّين يردّونهم لأنهم لا يملكون من القرآن دليلاً غيرها... وإننا لنجد في القرآن آيات أخر جاء فيها الفعل الماضي حالاً من دون^(١٠٠) أن تسبقه (قد)، وهي: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾^(١٠١)، ف ﴿قَدْ﴾ حال، إذ التّقدير (مقدوداً من دبر)، وقد جاء الفعل بعد معرفة. وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا نَبْغِي هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾^(١٠٢). وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبْ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾^(١٠٣)، ف (خسر) حال لصحّة تأويلها بـ (خاسر الدّنيا)، و(قد خسر الدّنيا)...

ومّا جاء فيه الفعل الماضي محتملاً للحاليّة من دون^(١٠٤) أن تسبقه (قد) قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمَلَّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾^(١٠٥)، ف ﴿أَسَاطِيرُ﴾ خبر لمبتدأ محذوف دلّت عليه الآية التي قبلها، وهي ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ﴾ (الفرقان: ٤)، إذ يصحّ فيها التّقدير:



(هذه أساطير الأولين قد اكتتبتها أو مكتتبا إياها). وإذا كانت (أفترأ) نعتاً لـ (إفك) بلا ريب، فإنَّ (أكتتبتها) حال من (أساطيرُ الأولين) المعرفة^(١٠٦).

هذا ما أورده، فإن قيل: إنَّ هذه النَّصوص شواهد تحتمل توجيهات أخرى غير الحالية، وقديماً قيل: إذا وقع الاحتمال بطل الاستدلال، قلت: إنَّ احتمالها للحالية وحده يستدعي ذكرها ومناقشتها لو تمَّت عملية الاستقراء التامَّ للنصَّ القرآني، وإن كنت متيقناً أنهم إن فطنوا إليها سيواجهونها بمعول التأويل الذي لا يُبقي ولا يذر.

إنَّ من نعم النَّظر في المسألة يذهله الاستقراء النَّاقص لآيات القرآن الكريم، قبل أن يذهله تناول الآية الكريمة بالتأويلات البعيدة، والتوجيهات المتكلفة، فذلك أمر قد ألفناه من التَّحويين كثيراً، أليس الأولى بمن يدرس (الحال) في العربية أن يبدأ بكتاب الله فيستقره آية آية، ثم ينتقل إلى ما دونه من النَّصوص الفصيحة، والنماذج البليغة، ليحقِّ له القول: إنَّ القرآن الكريم كان المصدر الأوَّل لدرسي وقواعدي؟!!

وأغرب ما في هذه الأمثلة الاستقراء النَّاقص لنصوص القرآن الكريم، إذ يحقُّ للباحث الموضوعي أن يعجب، بل يذهل، حين يواجه هذه الظاهرة، لما يأتي:

١. جمع القرآن الكريم في مصحف واحد قبل ظهور الدرس النَّحوي وقيامه سوياً مكتملاً بمدَّة طويلة. فإذا كان الاستقراء لكتاب مجموع بين دفتين ناقصاً كيف يتأتَّى للتَّحويين أن يدَّعوا استقراءهم لكلام العرب، في أصقاعهم النَّائية، وبواديه المتناثرة، فيقول النَّحوي: (هذا لم يرد في كلام العرب)، وهذا (قليل)، وهذا (شاذ)، وغيرها من الأحكام المتضمَّنة دعوى الاستقراء الشامل التام.

٢. إجماع الدّارسين على أنّ القرآن الكريم هو النَّصُّ الأَفْصَحُ بين نصوص العربيّة، الذي أعجز أرباب البيان. فإذا قَصُرُوا في استقراء النَّصِّ الأَفْصَحِ، فهم في سواه إمّا أكثر تقصيراً، وإمّا أحرى باللوم، إذ تركوا الأَفْصَحِ وشغلوا بها دونه فصاحة.

٣. قداسة النَّصِّ القرآنيّ بوصفه الوحي الإلهيّ، الذي يدينون بالتصديق به فلاشكّ في أنّ دارسي القرآن الكريم، ومستتبطي قواعد التّحو، كانوا من المسلمين حصراً.

٤. تواتر النَّصِّ القرآنيّ، وعدم الخلاف في روايته، في حين نرى اختلافاً كثيراً في رواية الشّواهد الأخرى ممّا يفوق الحصر، ويعرفه كلّ دارس للنحو العربيّ.

معالم البديل

يسهل ويكثر الحديث عن المآخذ، وغالبا ما يترك الحل جابتاً. ويهمل، فما البديل من الدرس اللغوي القاصر عن دراسة القرآن الكريم؟ إنّه علم لغة النَّصِّ القرآنيّ، إنّه باختصار شديد: يؤلّف القرآن الكريم منظومة يفسر بعضها بعضاً، قادرة قدرة تامّة على الإبانة عن نفسها، مستغنية عن سواها، في تحقيق مقاصدها. ويترتب على ما مرّ ما يأتي:

١. كلّ ما في القرآن الكريم كلام في الذّروة من الدقّة والإحكام، لذا كان مهميماً وحجّة على ما سواه، من كلّ العلوم، والنظريّات، والقواعد، فإنّ عارضه شيء منها أعيد النّظر فيه.



٢. خلود المعجزة القرآنية، وفتحتها عن جديد باستمرار، يقتضي إبقاء باب الدرس القرآني مفتوحًا، إذ يكشف الإعجاز المتجدد عن أسرار في لغة القرآن الكريم لم تكن معروفة من قبل، فينبغي لدارسه أن يعيش رغبة الاستكشاف، والبحث عن الجديد، وأن لا يستسلم لروح تقليد القديم لقدمه، بحجة أن (ما ترك الأول للآخر شيئًا)، وأنهم سلف صالح، فصلاحهم، جزاهم الله عن القرآن خيرًا، لا يعني الجمود والتحجر على أقوالهم.

٣. عروبة القرآن لا تعني خضوعه لقواعد العربية، بل تعني مرجعيته لها، وهيمته عليها، فإن جاء ما ظاهره مخالفًا لما ادّعي أنه من قواعدهما، أعيد النظر في استنباط القواعد، أو بحث عن سرّ التعبير الكامن وراء هذا التفرد، فلا شك في أن وراء كل حرف وحركة في القرآن الكريم سرا ينبغي استكشافه، فلا يؤوّل النصّ القرآني لموافقة قواعد اللغة.

٤. قدرة المنظومة القرآنية على الإعراب عن نفسها تستدعي استنطاقها بكل الوسائل الممكنة، كجمع آيات الموضوع الواحد، ورد بعضها إلى بعض، ومتابعة المفردة اللغوية أينما وردت في القرآن الكريم، لاستجلاء خصوصية الاستعمال القرآني، والسعي للتحلي بأقصى درجات الموضوعية، والتزوّد من معين مدرسة القرآن الكريم.

٥. إذا استعصى تفسير ظاهرة، أو نصّ، أو واجه الدارس أيّ مشكلة بحثية، قال: لا أعلم، وترك الباب مفتوحا لدارسين آخرين، ولأجيال قادمة، فإن ذلك أفضل من القول في كلام الله بغير علم قاطع، أو حجة بينة. فكلام



الخالق لا يحيط بأسراره المخلوق، وسيبقى القرآن الكريم متقدّمًا على
الزّمان مهما امتدّ، وعلى الحضارة مهما شمخت.

- (١) تأويل النصّ القرآنيّ (أطروحة دكتوراه)، المقدمة ٣-٤
- (٢) في الأصل لا توجد (من)، والصّواب ما أثبتّه
- (٣) النّحو العربيّ (العلة النّحويّة) ٤ - ٥
- (٤) طبقات فحول الشّعراء ٥٨١
- (٥) النّوادر في اللغة ٥، والمزهر ١ / ٥١
- (٦) ينظر: الاقتراح ٥٦، ٥٧، ٦٤، والمزهر ١ / ٢١١-٢١٢
- (٧) دلائل الإعجاز ٩١
- (٨) نفسه ٣٥٠
- (٩) ينظر: تأويل النصّ القرآنيّ (أطروحة دكتوراه)
- (١٠) المنطلقات التّأسيسية ٢١
- (١١) ينظر: المنطلقات التّأسيسية ٩٢-٩٤
- (١٢) الحديث النبوي ٣٠١-٣٠٢
- (١٣) نزّهة الألباء ٣٣
- (١٤) الكتاب ٤ / ١١٠
- (١٥) طبقات النّحويّين ٣٩
- (١٦) الحديث النبوي ٢٩٤
- (١٧) ينظر: المنطلقات التّأسيسية ٣١-٣٢
- (١٨) الإغراب في جدل الإغراب ٤٥
- (١٩) الاقتراح ٤٨
- (٢٠) الخلاف النّحويّ ٦٤
- (٢١) في الأصل لا توجد (عن)، ويبدو أنّها سقطت في الطباعة





- (٢٢) الخلاف النَّحويّ ٦٥
- (٢٣) تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام ٦٨
- (٢٤) الإغراب في جدل الإغراب ٤٥
- (٢٥) لمع الأدلة ٩٥
- (٢٦) نزهة الألباء ٢٧
- (٢٧) الخصائص ٢ / ٨٨
- (٢٨) في النَّحو العربيّ ١٩ - ٢٠
- (٢٩) نفسه ٢٠ - ٢٢
- (٣٠) الاقتراح ٥٩
- (٣١) الإيضاح في علل النَّحو ٦٥ - ٦٦
- (٣٢) نفسه، مقدمة الدكتور شوقي ضيف ٥ - ٦
- (٣٣) المنطلقات التأسيسية ١٢٩
- (٣٤) مسند أحمد ١ / ٢٤١، سنن الترمذيّ ٤ / ٢٦٨، الحديث ذو العدد: ٤٠٢٢، وبحار الأنوار ٢٢٣ / ٣
- (٣٥) سنن أبي داود ٢ / ١٧٧، الحديث ذو العدد ٣٦٥٢ وفيه: «من قال في كتاب الله عزّ وجلّ برأيه... الخ»، وسنن الترمذيّ ٤ / ٢٦٩، الحديث ذو العدد ٤٠٢٤، بحار الأنوار ٨٩ / ١١١
- (٣٦) في الأصل (علي)، والصّواب ما أثبتّه
- (٣٧) فهم القرآن ٤٩
- (٣٨) وسائل الشيعة ٢٧ / ١٩٤
- (٣٩) في الأصل توجد (بين)، والصّواب حذفها
- (٤٠) علي بن موسى الرضا والقرآن الحكيم ٨٥ - ٨٦
- (٤١) الميزان ٣ / ٤٨
- (٤٢) في المطبوع (المبين)، ويبدو أنّه خطأ مطبعي
- (٤٣) البقرة ١٧١
- (٤٤) الحج ٤٦
- (٤٥) مقدمة وتعليقات ٨٦ - ٨٨

- (٤٦) ينظر: علم الدلالة (أحمد مختار عمر) ٣٧
- (٤٧) ينظر: علم الدلالة (لاينز) ٧٦
- (٤٨) النَّحل ٨٩
- (٤٩) فصّلت ٤١-٤٢
- (٥٠) الميزان ١٧ / ٣٩٧-٨٣٩
- (٥١) الأحزاب ٤٠
- (٥٢) في المائة ٤٨
- (٥٣) الميزان ٥ / ٣٤٨
- (٥٤) الأعراف ١٥٨
- (٥٥) نهج البلاغة ١ / ٥٥
- (٥٦) كنز العمال ١ / ٦١٩، الحديث ٢٨٦١
- (٥٧) يوسف ١
- (٥٨) الزّخرف ١-٢
- (٥٩) في الأصل (بحيث)، والصّواب ما أثبتّه
- (٦٠) الميزان ١ / ٩
- (٦١) بحار الأنوار ٧٤ / ١٣٤ - ١٣٥
- (٦٢) القمر ١٧
- (٦٣) الرّدّ على النّحاة ٨٠
- (٦٤) فصلت ٤٢
- (٦٥) الرد على النحاة ٩٢-٩٣
- (٦٦) التّفسير الكبير ٩ / ٥٥
- (٦٧) نحو القرآن ٦-٧
- (٦٨) نحو القرآن ٧-٨
- (٦٩) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج١، ق١، ١٣
- (٧٠) نفسه ج١، ق١، ١٥
- (٧١) نفسه ج١، ق١، ٩
- (٧٢) في الأصل (لكلّ تععيد)، والصّواب ما أثبتّه





- (٧٣) نظرية النحو القرآني ١٣ - ١٤
- (٧٤) ينظر: نفسه ٢٩
- (٧٥) في الأصل (للتقعيد)، والصواب ما أثبتته
- (٧٦) نظرية النحو القرآني ٥٠ - ٥١
- (٧٧) في الأصل (هامية)، والصواب ما أثبتته
- (٧٨) في الأصل (تتفق مع) والصواب ما أثبتته
- (٧٩) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم (المقدمة) ٥
- (٨٠) في الأصل (الكل)، والصواب ما أثبتته
- (٨١) نظرية النحو القرآني ١٤
- (٨٢) النحويون والقرآن المقدمة ٩
- (٨٣) النحويون والقرآن (المقدمة) ٨ - ٩
- (٨٤) نفسه ١٠
- (٨٥) الزمر ٨١
- (٨٦) المائة ٤٨
- (٨٧) شرح ابن عقيل ١ / ٦٢٥
- (٨٨) شرح المفصل ٢ / ٦٥
- (٨٩) ينظر: شرح الرضي ٢ / ٤٠ - ٤٣
- (٩٠) معاني القرآن ١ / ٢٢٨
- (٩١) النساء ٩٠
- (٩٢) النحويون والقرآن ٤٥
- (٩٣) نفسه ٤٥
- (٩٤) المقتضب: ٤ / ١٢٤
- (٩٥) شرح الرضي ٢ / ٤٣ - ٤٥
- (٩٦) شرح المفصل ٢ / ٧٦
- (٩٧) الأنعام ١٨
- (٩٨) ينظر: شرح ابن عقيل ١ / ٦٥٨ - ٦٥٩
- (٩٩) يتيمة الدهر ٣ / ٤٦٩



- (١٠٠) في الأصل لا توجد (من)، والصَّواب ما أثبتّه
(١٠١) يوسف ٢٨
(١٠٢) يوسف ٦٥
(١٠٣) الحجّ ١١
(١٠٤) في الأصل لا توجد (من)، والصَّواب ما أثبتّه
(١٠٥) الفرقان ٥
(١٠٦) النَّحْوِيُّونَ والقرآن ٤٣-٤٤



المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، وحي الله تعالى إلى رسوله الكريم ﷺ .
- (٧) الرازي (ت ٦٠٦هـ)، الطبعة الثالثة، بلا محقق ولا مطبعة، د.ت.
- (٧) الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية، للدكتور محمد ضاري حمادي، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، الجمهورية العراقية، ط ١، ١٩٨٢هـ.
- (٨) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الشؤون الثقافية العامة، ط ٤، بغداد، ١٩٩٠م.
- (٩) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، الدكتور محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٤م.
- (١٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (١١) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- (١٢) الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، حققه ونشره: الدكتور
- الإغراب في جدل الإغراب، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السوربية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- (٢) الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، ط ١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٧٦هـ - ١٩٧٦م.
- (٣) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار التفائس، ط ٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- (٤) بحار الأنوار، لمحمد باقر المجلسي، (ت ١١١١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- (٥) تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام، للدكتور نوري حمودي القيسي، الدكتور عادل جاسم البياتي، مصطفى عبد اللطيف، مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- (٦) التفسير الكبير، لمحمد بن أبي بكر



- شوقي ضيف، دار الفكر العربيّ، ط ١،
مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنّشر
القاهرة، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.
- (١٣) سنن أبي داود، لابن الأشعث
السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق
وتعليق: سعيد محمد اللحام، دار
الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، ط ١،
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- (١٤) سنن الترمذي، للترمذي (ت ٢٧٩هـ)،
تحقيق وتصحيح: عبد الرحمن محمد
عثمان الفقه، ط ٢، دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع - بيروت، ١٤٠٣هـ -
١٩٨٣م.
- (١٥) شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهمداني
(ت ٧٦٩هـ)، المكتبة التجاريّة الكبرى
بمصر، ط ١٤، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- (١٦) شرح الرّضيّ على الكافية، لرضيّ الدّين
الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح
وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسّسة
الصّادق، طهران، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- (١٧) شرح المفصل، ليعيش ابن عليّ بن
يعيش التّحويّ (ت ٦٤٣هـ)، عالم
الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي،
القاهرة، (د. ت).
- (١٨) طبقات فحول الشّعراء، لمحمّد بن
سلام الجمحيّ (ت ٢٣١هـ)، إعداد:
اللجنة الجامعيّة لنشر التّراث العربيّ،
دار النّهضة العربيّة، بيروت، ١٩٦٨م.
- (١٩) في النّحو العربيّ نقد وتوجيه، الدّكتور
- مهديّ المخزوميّ، ط ١، منشورات
المكتبة العصريّة، بيروت، ١٩٦٤م.
- (٢٠) ظاهرة التّأويل في إعراب القرآن
الكريم، للدّكتور محمّد عبد القادر
هنادي، مكتبة الطّالِب الجامعيّ، مكّة
المكرّمة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٢١) علم الدّلالة، لجون لاينز، ترجمة: مجيد
عبد الحلّيم الماشطة وآخران، مطبعة
جامعة البصرة، ١٩٨٠م.
- (٢٢) علم الدّلالة، للدّكتور أحمد نخنار عمر،
مكتبة دار العروبة للنّشر والتّوزيع، ط
١، الكويت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- (٢٣) عليّ بن موسى الرّضا والقرآن الحكيم،
عبد الله الجواديّ الطبريّ الأمليّ، دار
الإسراء للطّباعة والنّشر، قم المقدّسة،
١٤٢٤هـ.
- (٢٤) فهم القرآن (دراسة على ضوء المدرسة
السّلوكيّة)، لجواد عليّ كسّار، الناشر:
مؤسّسة العروج، ط ١، مطبعة مؤسّسة
العروج، طهران، ١٤٢٤هـ.
- (٢٥) طبقات النّحويّين واللّغويّين، لأبي بكر
محمّد بن الحسن الزبيديّ الأندلسيّ،
تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار
المعارف بمصر، ١٩٧٣م.
- (٢٦) ظاهرة التّأويل في إعراب القرآن
الكريم، للدّكتور محمّد عبد القادر
هنادي، مكتبة الطّالِب الجامعيّ، مكّة
المكرّمة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- (٢٧) علم الدّلالة، لجون لاينز، ترجمة: مجيد





- ٣٥) مسند أحمد، لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، دار صادر - بيروت، د.ت
- ٣٦) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي التجار، مطبعة الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ٣٧) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المررد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- ٣٨) مقدمة وتعليقات مفاتيح الغيب، لصدر الدين محمد بن إبراهيم الشيرازي، تعليقات: علي التوري، قدم له: محمد خواجدي، واعتنى به: فائز محمد خليل اللبون، مؤسسة التاريخ العربي، ط ٣، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣٩) المزهرة في علوم اللغة وآدابها، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤٠) المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، للدكتور عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، طرابلس، ليبيا، ط ١، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٤١) الميزان في تفسير القرآن، للسيد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢هـ)،
- عبد الحليم الماشطة وآخرون، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٠م.
- ٢٨) علم الدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ط ١، الكويت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٢٩) علي بن موسى الرضا والقرآن الحكيم، عبد الله الجواد الطبري الأملي، دار الإسراء للطباعة والنشر، قم المقدسة، ١٤٢٤هـ.
- ٣٠) فهم القرآن (دراسة على ضوء المدرسة السلوكية)، لجواد علي كسار، الناشر: مؤسسة العروج، ط ١، مطبعة مؤسسة العروج، طهران، ١٤٢٤هـ.
- ٣١) في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور مهدي المخزومي، ط ١، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
- ٣٢) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٣٣) كنز العمال، للمتقي الهندي، (ت ٩٧٥هـ)، ضبط وتفسير: الشيخ بكرى حياتي، تصحيح وفهرسة: الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٣٤) لمع الأدلة، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط ١، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.



العاملي (ت ١١٠٤هـ)، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث، ط ٢، قم المقدّسة، ١٤١٤هـ.

٥٠) يتيمة الدهر، لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، شرح وتحقيق: الدّكتور مفيد محمّد قمحية، دار الكتب العلميّة، ط ١، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥١) تأويل النَّصِّ القرآنيّ (أطروحة) دكتوراه) تقدم بها الطالب إياد محمد علي إلى مجلس كلية الآداب / جامعة بغداد ٢٠٠٨م.

منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلميّة، قم المقدّسة، (د. ت).

٤٢) النحو العربيّ (العلة النحوية نشأتها وتطورها)، للدّكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط ١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٤٣) نحو القرآن، للدّكتور أحمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٤٤) النحويون والقرآن، للدّكتور خليل بنان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، ط ١، عمان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمّد بن الأنباري، تحقيق: الدّكتور إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة الأندلس، ط ٢، بغداد، (د. ت).

٤٦) نظرية النحو القرآنيّ (نشأتها وتطورها) للدّكتور أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٩٨٤م.

٤٧) نهج البلاغة، خطب الإمام عليّ عليه السلام، شرح: الشيخ محمّد عبده، دار الذخائر، ط ١، النهضة، قم المقدّسة، ١٤١٢هـ.

٤٨) النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد ابن أوس الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة: الدّكتور محمّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٩) وسائل الشيعة (آل البيت)، للحر

